

في الواجهة



رحلة والياس سكاف

ورد في جريدتكم بتاريخ 19 نيسان 2010 تقرير للاستاذ عفيف دياب تحت عنوان: «تحالف سكاف - عون: سوء فهم»، ويهمني كمواطن زحلي توضيح الآتي:

أولاً: دأب كاتب التقرير منذ مدة على التهكم على الوزير السابق إلياس سكاف والتهكم عليه، واصفاً إياه بصاحب الأداء السياسي الضعيف، ومتحدثاً في تقريره المذكور «عن تردده في الخيارات التحالفية بالنسبة إلى الانتخابات البلدية، وعن تملل مناصريه من تصرفاته، وترجع في معنويات خوضهم الانتخابات».

ثانياً: هذا الوصف في غير محله، وكل هذه الإشارات مغلوطة وزائفة، فالإلياس سكاف لا يزال الأقوى في رحلة والقضاء لما يمثله من زعامة تاريخية، ومن عمل سياسي مشهود له أكثر من عقدين (رغم الخسارة المدوية في انتخابات دورة 2009 النيابية تبعاً لمؤامرة باتت معروفة)، ومن حقه المطلق اليوم أن يضع الشروط التي يراها مناسبة للانتخابات الآتية خدمة لرحلة والمنطقة، دون أية تنازلات.

أندره قاصوف



الكبار والصغار كانوا فرحين

عشت أربع ساعات من حلم تراءى لي في خيالي منذ خمسة أشهر، وكتبت عنه مقالة بعنوان «يومان للقراءة في آخر المناسبة». إذ أقمنا، الأستاذ سليمان بختي والأنسة فاديا جحا والسيدة ليلي بساط وكاتب هذه السطور، يوماً للقراءة في حديقة الشهيد الرئيس رينيه معوض (الصنائع) بعنوان: «كتاب وزوادة وجنية»، بتمويل من منسقية بيروت عاصمة عالمية للكتاب، ووزارة الثقافة، وبمساعدة مؤسسات ودور نشر، حيث وزعنا مجاناً حوالي ستمئة كتاب، وخمسمئة «منقوشة» صباحاً وكعكة عصرًا، وكذلك خمسمئة علبة عصير، وقنينة ماء، إضافة إلى الشاي والقهوة، وخمسمئة فطحة جردية. وخلال 4 ساعات نفذت الكتب و«الزوادة»، وكل كباراً وصغاراً كانوا فرحين، وخاصة الأطفال الذين أخذوا معهم إلى جانب الكتاب رسومهم من مشغل مكتبة «سفينة نوح».

في الواقع، ضحك الناس علي وعلى الفكرة حين كتبت وبدأت أحكي عن المشروع. وكذلك فعلوا بعدما نفذت الفكرة، مع فارق أن الضحكة الثانية كانت صادقة وفرحة، بعد التهئة بنجاح فكرة توزيع الكتاب و«المنقوشة» مجاناً. إذ إن معظم من تكلمت معهم قالوا إن الناس سيأخذون «المنقوشة» ويرمون الكتاب! أمّا ما حصل، فإن عدد زوار الحديقة كان في «يوم للقراءة» حول طاولات الكتب أكثر من عدد الذين وقفوا على جهة الطعام والشراب.

فيصل فرحات



القائم بالأعمال لا السفير

ورد في صحيفتكم، بتاريخ 17 نيسان 2010، في صفحة المجتمع، مقابلة مع ابني محمد مروة في ما يخص ما حصل معه في سفارة إسرائيل في ساحل العاج. وقد ذكر اسم سعادة سفير لبنان في ساحل العاج، علي عجمي، بالخطأ، إذ إن سعادة السفير لم يكن موجوداً في أثناء الحادث المذكور، بل كان خارج البلاد، والمقصود في حديث ابني هو القائم بالأعمال، الذي رفض مقابلة شخص من طرفي الأمر له وطلب مساعدته مرتين لدى السلطات العاجية، والذي اعتذر بحجة انشغاله.

والجدير بالذكر أن السفير كان يتابع الموضوع من خارج البلاد مع السفير الفلسطيني بصفته عميد السلك الدبلوماسي العربي.

وانتهز هذه الفرصة لأنوه بمكانة سعادة السفير اللبناني علي عجمي ومواقفه الطيبة التي تشهد بها الجالية اللبنانية في أبيدجان. كما أقدم بالاعتذار من شخصه للخطأ غير المقصود.

وعليه، نرجو من حضرتكم التكرم بالتنويه بذلك في صحيفتكم الموقرة، إذ إن ما نسب إلى سعادة السفير أساء إلينا شخصياً قبل الإساءة إلى سعادتته.

علي مروة



الضريبة على الفوائد المصرفية

تعليقاً على مقال «وزير المال وألف باء الخصخصة» («الأخبار»، 2010/4/19):

طبيعي أن تخبو الاعتراضات على الضريبة على الفوائد المصرفية وزيادتها لأن أول ما يخطر على بال الناس أنها ضريبة تطال الأغنياء. لكنني أريد هنا أن ألقى الضوء على الكثير من المودعين الذين ليسوا أغنياء على الإطلاق. ففي حضمّ الأزمة الاقتصادية في لبنان، وعلى مر السنين العجاف، أقفلت مؤسسات، وتمّ صرف الكثير من العمال والموظفين من مؤسسات كثيرة وكبيرة، إضافة إلى متقاعدين وأرامل وأيتام.

إنهم جمهور غير قليل من المودعين غير الأغنياء، سحبوا تعويضات نهاية خدمتهم من الضمان، أو ما نالوه من تعويض صرف. وحيث إنهم أضحو عاطلين دائمين من العمل، بسبب الأزمة وكبرهم بالسن، فالكثير منهم أودع ما لديه من مدخرات وتعويضات في المصارف لكي تؤمن لهم مدخولاً شهرياً يعينهم على العيش ببعض الكرامة ويقيه العوز لأطول فترة ممكنة من بقية العمر.

لذلك، أرى أن من العدالة الضريبية بمكان أن يصار إلى استثناء شطر معين من مبلغ الفائدة الناتج من الوديعة، كثلاثة ملايين ليرة لبنانية، وأن يخضع كل ما يزيد من الفائدة المصرفية على هذه الملايين الثلاثة للضريبة على الفائدة.

الدكتور خليل منيمنة



اتخذ أوغاسبيان مكتباً له داخل السرايا كي يكون على مقربة من الحريري وملفاته (مروان طحطح)

دمشق. ورغم حضور السفير اللبناني ميشال خوري الاجتماع المشترك، بدأ واضحاً الدور الذي يضطلع به المجلس الأعلى كمرجعية لإدارة كل ما يتصل بالعلاقات الثنائية بين البلدين، سواء لتعديل اتفاقات أو توقيع أخرى. لم يظل الحوار الخافت حبال ما عدّه بعض أطراف الوفد اللبناني حصر رعاية الاجتماع بالمجلس الأعلى، حاضرين على أن يكون في ظل السفير ما دام التبادل الدبلوماسي هو الذي يربط علاقات البلدين.

في حصيلته هذا الحوار الذي بلغت أصداؤه إلى الجانب السوري، فتجنب إلقاء ضوء إعلامي عليه وعلى دور السفير في اجتماعات دمشق وفتح باب جدل، سلم الوفد اللبناني بمرجعية المجلس الأعلى مع التأكيد على إشراك السفارة في دمشق في متابعة ما دار في اجتماع الوفدين والتنسيق في المرحلة المقبلة.

كان وزراء قد سمعوا من رئيس الحكومة في أكثر من مناسبة، كلما أثيرت أمامه ازدواجية دور المجلس الأعلى والسفارة في إدارة علاقات البلدين وما ينبثق عنها، أن التواصل مستمر بينه وبين الأمين العام للمجلس الأعلى، طالباً من

**وفد المديرين
والمستشارين أثار انعقاد
الاجتماع في ظل المجلس
الأعلى لا السفارة**

**اجتماع دمشق،
ثبت مجدداً مرجعية
المجلس الأعلى في إدارة
العلاقات الثنائية**

أثاروا على هامش الاجتماع الرسمي، انعقاده تحت مظلة المجلس الأعلى وأمينه العام، فيما توزع رئيسا الوفدين اللبناني والسوري ترؤس أعضائهما، طالبين أن يكون توقيع المحضر النهائي للاجتماع في ظل السفارة اللبنانية في

نقولاً ناصيف

عندما تبلّغت دمشق من بيروت بذهاب الوفد الإداري الأول إليها في 14 نيسان، ترك تأليفه استيعاباً لدى القيادة السورية. لم يطل الوقت حتى أصدر الرئيس بشار الأسد تعليمات بإلغاء الاجتماع المقرر بين وفد لبناني وآخر سوري لمراجعة تقنية للاتفاقات الثنائية بين البلدين. اتصل رئيس الحكومة محمد ناجي العطري بالأمين العام للمجلس الأعلى السوري - اللبناني نصري خوري، وأبلغ إليه قرار الحكومة السورية، بناءً على توجيهات الأسد، إلغاء الزيارة. للتو نقل خوري الرسالة إلى الحريري. الثانية ظهر 13 نيسان كانت الحكومة اللبنانية - خلافاً لما أشيع في ما بعد، قد تبلّغت رسمياً موقف دمشق. في الساعات التالية، أورد الإعلام السوري نبأ إلغاء الزيارة. وتخفيفاً لوطأة ما حدث راج أن الزيارة أرجئت ولم تلغ.

كانت الانطباعات الأولى للرئيس السوري امتعاضه من الطريقة التي قاربت بها الحكومة اللبنانية تأليف وفد كان أدنى تمثيلاً من ذلك الذي تحضرت دمشق لتمثيلها في الاجتماع المشترك، وكان على مستوى مديرين عامين لا معاونين لهم. قيل أيضاً إن الأسد وجد في طريقة تأليف الوفد ما يسيء إلى العلاقات السورية - اللبنانية أكثر بكثير مما يقوله خصوم سوريا اللبنانيون عنها. بعض الانطباعات الأخرى في دمشق أن تدني مستوى الوفد الإداري ال إلى ضم موظفين يشغلون رتبة دون رئيس مصلحة حتى.

اليوم التالي لإلغاء الزيارة، في 14 نيسان، التام مجلس الوزراء في السرايا برئاسة الحريري الذي لم يشر من قريب أو بعيد إلى ما حصل. كذلك التزم الوزراء جميعاً الصمت والتجاهل بمن فيهم وزراء الحريري وحلفاؤه الذين غالباً ما يلتقون مناسبة كهذه لانتقاد أي تصرف سوري يرون أنه يتعارض مع علاقات لبنانية - سورية متكافئة ومع السيادة الوطنية.

يومذاك، لمس وزراء تنبّه الحريري إلى خطأ اقترف في طريقة تأليف الوفد، وما لبث بعد ساعات أن أبلغ إلى المحيطين به تأليف وفد آخر يستوفي ما تطلبه دمشق. وقد عُقد اجتماع بين مديرين عامين من الطرفين، وأوكل ترؤس الوفد إلى وزير الدولة جان أوغاسبيان الذي يبدو أنه الوحيد بين وزراء تيار المستقبل الذي يعول عليه الحريري في جلسات مجلس الوزراء وفي مواجهة وزراء قوى 8 آذار، نظراً إلى خبرته في الحكومات الأخيرة. وخلافاً لوزراء الدولة الستة الآخرين الذين أقرت لهم مكاتب في مبنى قبالة السرايا، اتخذ أوغاسبيان مكتباً له فيها كي يكون على مقربة من رئيس الحكومة وملفاته الحكومية.

عندما عاد وفد المديرين والمستشارين برئاسة أوغاسبيان، أشاع إيجابيات عن مداوات دمشق والملاحظات المتبادلة بين الطرفين اللبناني والسوري في نطاق مراجعة الاتفاقات الثنائية بين البلدين. إلا أن أعضاء في الوفد اللبناني